خلفيات الأحداث وآفاقها:

الأسباب الموضوعية لموقف السلطة من قضايا الحريات والغلاء

ان الاحداث التي شهدتها الساحه اللبنانيه طوال الاسبوع الماضي لم تكن وليده الصدفه. واعتقال المناضل فاروق المقدم ورفاقه لم يكن خيارا ذاتيا فضلته السلطه على عده خيارات مطروحة. واطلاق الرصاص على المتظاهرين العزل من الطلبه والعمال وكافه الفئات الشعبيه لم يكن نتيجه خطا دراماتيكي ارتكبه الدوله واعتذرت عنه. ولهجه التهديد واساليب التهويل التي لجأت اليها الحكومة ليست مجرد مزحه أو نزهه عفويه اقدمت عليها السلطه لعرض عضلاتها امام الجماهير. واخيرا ليس تراجع السلطه، بعد الهجمه التي شنتها، مجرد سياسه مرنه وحكيمه اتبعتها اختيارا حرا منها لا مرغمه عليها.

ان كل الاحداث التي وقعت في الاسبوع الماضي ليست مسائل عابره كعبور سحابه الصيف، بل انها الهدوء الذي يسبق العاصفه، السراره التي تسبق النار والرماد الذي يغطي اللهب. هذا هو عنوان لبنان في السنوات المقبله، او هكذا يجب ان نتوقع ان يكون.

اسباب الاضطرابات

ليست مسأله اعتقال المناضل فاروق المقدم ورفاقه، هي السبب في انفجار الوضع وعدوه طرابلس وباقي المدن والمناطق اللبنانيه، بل ان هذه المسأله هي شكل من اشكال الازمه المتفاقمه التي عبر عن نفسها باحداث مختلفه ومتنوعه. وليست المسأله هي مسأله الاعتداء على الحريات الديمقراطيه والاعتقال التعسفي الذي اتبعته الدوله في المده الاخيره. فما هي اذن الاسباب التي دفعت الحكومه للجوء الى مثل هذه الاعمال الضاربه والصحه في رؤوسها وتحديها للجماهير اللبنانيه؟

ان هذا السؤال يضعنا امام المحك العملي والجواب الحقيقي لابعاد تفسير عملي لما يجري في البلاد.

من الملاحظ بان احداث الاسبوع الماضي التي ذهب ضحيتها اربعه قتلى وعشرات الجرحى والمعتقلين، جاءت على اثر وضعين متداخلين في المنطقه العربيه ومنها لبنان، وهما:

اولا: الوضع الوطني وما جرت اليه ذيول حرب تشرين على صعيد الصراع العربي - الاسرائيلي، وما نتج عنها من احتمالات النسوية التي ستأتي على حساب الجماهير العربيه والقضيه الفلسطينيه، وما تبعها من سلسله تراجعات انبطاحية امام المشروع الاميركي - الصهيوني وشروطه الاستسلامية، وتوجت بقبول بعض الدول العربية الذهاب الى مؤتمر جنيف وظل موازين قوى لصالح العدو الاسرائيلي الذي عبر عنها ايبان في «لاءاته» الثلاث (لا للانسحاب الكامل، لا للدولة الفلسطينية، لا للقدس).

وامام هذا التخاذل الوطني، تفجرت النقمه الشعبيه وقامت التظاهرات الجماهيريه تعبر عن سخطها واستنكارها للسياسة الاستسلاميه التي تنهجها الدول العربيه، ولسلسلة الزيارات الكسنجريه للمنطقه العربية. وقد كان لبنان مسرحا لهذه التظاهرات ومحطه لاعلان الرفض الجماهيري لشروط الاستسلام الاميركية - الصهيونية.

ثانيا: الاتجاهات القمعيه التي الت اليها الانظمه العربيه ضد الجماهير العربيه، وازدياد اساليب القمع الطبقي وكبت الحريات الديمقراطيه ومنع الجماهير من اداء رايها وتحديد موقفها مما يجري على الساحه العربية من مؤامرات استسلامية.

وكون لبنان هو المتنفس الوحيد للجماهير العربيه، وتمتعه بلبنان الملجأ الاخير، في الوضع الراهن، سمح لجميع القوى الوطنية والتقدميه بطرح آرائها وبرامجها واتجاهاتها، احدث الدولة موقف الهجوم لطوق ما يمكن ان ينشأ عن ذلك من صدامات في المستقبل ولاخذ زمام المبادره في توجيه الاحداث. الا ان الرياح جرت كما لا تشتهي السفن، لماذا؟

توقيت الحملة جاء مخالفا لحسابات الدولة

لقد جاء توقيت حمله الدوله الشرسه ضد القوى الوطنية والتقدميه في مرحله ليست لصالح العهد كليا، وفي وقت لم تكتمل فيه بعد الشروط العربيه والفضاء العربي للتعبئة او لقيام حمله دمويه جديدة تجددها السلطة ضد المقاومة والحركه الوطنيه.

وسيتحالف حسابات الدوله للواقع الراهن، يعود لعاملين داخليين، الاول شكلي الا انه مهم في المرحله الراهنه والثاني اساسي وسيلعب دورا مهما في السنوات المقبله.

السبب الشكلي هو اعتقال غسان تويني ورفيق رمضان قبل اسبوع، مما اثار موجه من السخط والتذمر في صفوف البورجوازيه اللبنانيه واستنكارا حادا من قبل الاحزاب اليمينيه والانعزاليه. هذا عدا عن الهجوم الذي قامت به «المعارضة» ضد العهد واعتبرت ان الفرصة سانحه لبدء الهجوم ضد محتكري السلطة، وايضا خلقت حادثه اعتقال تويني ورمضان ارتباكا في صفوف الموالين دفعت بعضهم للانتقال الى صفوف «المعارضه» وشجعت ايضا بعض المترددين للوقوف مع «المعارضه» ضد العهد... اذن لقد شهدت الساحة اللبنانية قبل الاسبوع الماضي انعكاسا جديدا في صفوف القوى الموالية سابقا، عن العهد، وايضا شهدت تكتلا قويا، لكافه اقطاب البورجوازيه اللبنانية المحرومه من الحكم او المشاركه شكليا في السلطه، عبر احزابها اليمينيه، ضد العهد وازلامه. ولقد اتخذ هذا الكتل من الحريات الديمقراطية شعارا له لتوحيد جهوده وموقفه من السلطه.

اما السبب الرئيسي فهو استفحال موجه الغلاء وارتفاع الاسعار، مما اجبر الاتحاد العمالي العام بقيادته اليمينيه الحاليه الى امهال الحكومه فرصة لمواجهتها محددا يوم ٦ شباط نهاية الموعد والا اعلن الاضراب العام. كما طالب الاتحاد العمالي برفع الحد الادنى للاجور الى ٣٠٠ ليره لبنانية وخفض الايجارات بنسبة ٢٥٪. واستحال موجه الغلاء ادت بالمقابل الى ازدياد النقمه الشعبيه ضد الحكومه والى ارتكاء العديد من القوى الاجتماعيه الى صفوف اعداء النظام و «اقتصاده الحر» وارتفاع الاسعار ادى بالمقابل الى ازدياد استخفاف على الاحتكار وعلى حتمه من التجار، ارباب النظام وازلام السلطة. مما دفع اصابع الاتهام للتوجه مباشرة الى كل شبان النظام.

كل هذه الاسباب وضعت الدوله على المحك، واجبرتها على التراجع امام الحمله الشعبيه والنقمه الشعبيه والسخط الجماهيري الذي تفجر في الشارع وكاد ان يؤدي الى صدام عنيف لا نعرف نتائجه منذ الان. ولذلك تفاجأت الدوله بتسارع الاحداث وبخطوره الوضع، ولم تطابق حساباتها مع ما كانت توقعه من نتائج لذلك اضطرت مرغمه الى التراجع في وضع ليس لصالحها اطلاقا.

كما ان الدوله تكشف عن هزالها في الاحداث الاخيرة، ليس امام التجار والمحتكرين فقط بل امام الشعب اللبناني عندما يقف هذا الشعب كقوه واحدة وكصف واحد لانتزاع حقوقه وللمحافظه على مكتسباته الشرعيه التي نالها بعد نضال عنيف دام عشرات السنين.

والاحداث الاخيره، برهنت على اهميه وضع النضال الوطني على قاعدته الطبيعيه، وكيف ان البورجوازيه مهما بلغ تعارضها مع العهد والاقطاع السياسي تتراجع وتعف مع الدوله - دولتها لمواجهه اي مد جماهيري يهدد تجرف الدولة وطبقها الحاكمه.

وبرهنت الاحداث الاخيره، على اهميه وضع برنامج عمل نضالي من قبل الاحزاب والقوى الوطنيه والتقدميه لمواجهه احتمالات المستقبل. وكيف ان المستقبل ستسر منذ الان الى محاوله اقدام الدوله على اسلاع ما حققته الحركه الوطنيه من مكتسبات. وخاصه ان اتجاه السلطه للقمع الشرس والواضح وتحدي اسط مبادىء الحريات الديمقراطيه لتسيج قرار ذاتي، بل مؤشر موضوعي تدفع الدوله بهذا الاتجاه لانها وصلت الى طريق مسدود وحلقة مفرغة في حل مشكله الغلاء وارتفاع الاسعار وسلط الاحتكار من الجذور وفق مصالح ارباب «الاقتصاد الحر».

وهذا الوقع يتطلب عملا مدروسا ومبرمجا وواضحا من الحركه الوطنيه في مواجهه قمع السلطه الطبقي وتخاذلها الوطني امام العدو الامبريالي والاعتداءات الاسرائيليه...

الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تدعو للإضراب العام ضد دولة الاحتكار والقمع

اصدرت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدميه بيانا حول احداث طرابلس واعتقال فاروق المقدم ورفاقه وقضية الحريات الديمقراطيه في البلاد وقضية الغلاء وارتفاع اكلاف المعيشة والاحتكار الذي تشجعه الدولة، ودعت في البيان الى الاضراب العام والتظاهر ضد سلطة التخاذل والقمع في لبنان، جاء فيه:

«ان الاحزاب والقوى الوطنيه والتقدميه ترى ان استفحال موجه الغلاء وصلت الى حد عاد لا يطاق، فالاحتكارات التي تشمل ميادين الادويه والمواد الغذائيه بالاضافه الى احتكار ملكيه الارض الزراعيه واحتكار مواد البناء والمضاربات على اسعار الارض وارتفاع الايجارات... هذه الاحتكارات هي التي تتحكم بالاسعار وتفرض ارتفاعا هائلا يدفع بالاوساط العماليه والشعبيه الى اوسع تحرك مشروع في اطار دمقراطي.

ان وصول بعض الاوساط المقربة من السلطة والتي تحظى بحمايتها الى حد اطلاق النار على المتظاهرين اعزل من الطلاب هو تصعيد خطير لاسلوب القمع يعود بنا الى القرون الماضيه اذ يفسح المجال امام هذه العصابات لتسرح وتمرح ولتواجه اي تحرك دمقراطي مشروع. وبدلا من ان توجه السلطة لتدارك الامر الذي شكل استفزازا خطيرا لابناء طرابلس، باتخاذ تدابير جديده ضد هذه العصابات وتحويل القضيه الى المجلس العدلي، لجأت الى المزيد من استفزاز مشاعر طرابلس والقوى الوطنيه فيها، فاقدمت على اعتقال الاخ فاروق المقدم وعدد من اعضاء حركه ٢٤ تشرين بعد دهم منزله ومقر الحزب، ثم اطلق افراد قوى الامن النار على تظاهره احتجاج ظهر اليوم (الخميس) فسقط المزيد من الضحايا والجرحى.

ان الاحزاب والقوى الوطنيه والتقدميه اذ تستنكر بشده هذه التصرفات الرعناء تعلن تضامنها التام مع جماهير طرابلس المناضله ومع قواها الوطنيه والتقدميه، داعيه الى العمل الفوري من اجل:

١ - سحب الجيش وقوى الامن من المدينه منعا لاي استفزاز جديد.

٢ - اطلاق فاروق المقدم ورفاقه فورا.

٣ - محاكمه المسؤولين عن هذه المجازر من العصابات المدنيه او من قوى الامن، بما يضمن وضع حد نهائي لمثل هذه التصرفات الرعناء.

٤ - تعويض ذوي الضحايا والجرحى.

٥ - الغاء مرسوم وضع قوى الامن في تصرف الجيش.

٦ - صيانه الحريات الديمقراطيه ووضع حد للتعدي على الحقوق الاساسيه للمواطنين.

ان الاحزاب والقوى الوطنيه والتقدميه تدعو الجماهير الى التضامن مع طرابلس المناضله من اجل تحقيق هذه المطالب، وهي تدعو اضرابها المفتوح، كما تدعو مع انتقابات المهنية الى الاضراب في بيروت يوم الجمعة في ٢١ الجاري».

حول مؤتمر السلام في جنيف

مؤتمر السلام سيقود الى الاستسلام للصهيونية والارتماء بأحضان الامبريالية

يا جماهير شعبنا المناضله

يلتقي في جنيف الان ممثلو حكومات مصر والاردن مع ممثلي اسرائيل. فيما يسمى بـ «مؤتمر السلام» وقد تشترك فيه بعض الحكومات العربيه الاخرى ايضا. ومعلوم ان هذا المؤتمر ينعقد وفقا للخطه المرسومه له من قبل «كيسنجر» وزير خارجيه الولايات المتحده الاميركيه. وبهذه المناسبه نرى المكتب السياسي الوطني لحزب العمل الاشتراكي العربي. انه من الضروري ان يجلب انتباه جماهيرنا اللبنانيه والعربيه الى ما يلي:

اولا:

ان اي انسان لا يريد المغالطه او خداع نفسه باستطاعته ان يدرك ان مؤتمرا يضع جدول اعماله «كسنجر الصهيوني» ونهجه بنجاحه زعيمة الامبريالية العالمية «الولايات المتحده الاميركيه»، لا بد ان تكون اولى النتائج التي ستعني ان نتوصل اليها هي الاعتراف التام بالكيان الصهيوني. وليس خافيا على احد ان هذا الاعتراف سيكون على حساب الشعب العربي الفلسطيني وحقه في العوده الى وطنه وتقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه. ذلك ان الاعتراف باسرائيل يفرض على الجهات العربيه المشاركه في المؤتمر ان تتنازل نهائيا عن «فلسطين المحتله كلها» الى الحركه الصهيونيه مقابل انسحاب اسرائيل من بعض الاراضي المصريه والسوريه والفلسطينيه وهذا الامر لم تجرؤ عليه حتى الحكومات الرجعيه المتعاقبه عام ١٩٤٨.

ثانيا:

وعلاوة على هذا الثمن الفادح الذي سيقدمه الراكعون عند «الكيلو متر ١٠١» والمهاجلون على الذهاب الى «جنيف» فان الامر لا يقف عند هذا الحد فقط، وانما هناك ثمن اخر ستدفعه الاطراف العربية المشاركه ايضا، هو ان تقوم بتصفية الحركة الجماهيرية العربية وخاصة السارية منها، ووجود البلدان الاشتراكيه في المنطقة وفي مقدمتها وجود الاتحاد السوفياتي.

ثالثا:

ان اهتمام الولايات المتحده الاميركيه بانجاح «مؤتمر السلام» الذي هو في حقيقته مؤتمر استسلام وخضوع للصهيونية والامبريالية، لا تجوز مقارنته باضطرار اميركا لحل قضيه الفيتنام، ذلك ان ميزان القوى في المنطقة يختلف عما في الفيتنام. فاميركا ليست متورطة بحرب هنا - رغم دعمها الكامل لاسرائيل - والحل السلمي لا يفرض عليها الانسحاب كما هو الحل في الفيتنام وانما يتيح لها فرصة اكبر لفرض نفوذها على المنطقة باسرها.

واذن، فان مصدر اهتمام اميركا بانجاح «مؤتمر جنيف» وما يدعمها لان تبذل جهدها لجمع ممثلي الحكومات العربية مع ممثلي اسرائيل للتفاوض المباشر، هو انها تعمل على تثبيت الكيان الصهيوني باعتباره امرا واقعا، عن طريق الاعتراف العربي به، اي انها تريد ان تحقق بالاسلوب الدبلوماسي ما عجزت اسرائيل عن تحقيقه بالاسلوب العسكري اولا، وان تخضع حكومات المواجهه لمخططها الهادف تصفية الوجود اليساري في المنطقه وحمل اسرائيل والحكومات العربيه المشاركه في «مؤتمر جنيف» حلفاءها الاقوياء على مصالحها ووجودها الاستعماري في البلدان العربية ثانيا.

رابعا:

ان الدعوه الى «الدولة الفلسطينية المسخ» هي دعوة استسلامية والقبول بها ينطوي على قبول للمشاركة باعمال المؤتمر والاسهام في تحقيق النتائج المشار اليها. اما النعوت التي تطلق على هذه اللعبة الخطرة، فلن تغير من واقع الحال شيئا على الاطلاق. ذلك ان وصف «الدولة الفلسطينية المسخ» بانها سلطة فلسطينية وطنية هو تلاعب بالالفاظ لا يمكن ان ينفع حتى الناطقين به. ونكفي تعمدا وكتمانا لحقيقة هذا التلاعب ان نذكر المتلاعبين بالصفات التي كانوا يطلقونها على «الدولة الفلسطينية» قبل حرب تشرين، حين كانت كل فصائل المقاومة الفلسطينية والفصائل اليسارية والوطنية في لبنان خاصة ترفض فكرة الدولة الفلسطينية وتعتبرها عنوانا لمؤامرة اميركية مفادها حدا مما بدا، يا ترى؟

ان الشيء الجديد الذي يمكن رؤيته الان، لتفسير هذا التغير في المواقف، هو ان بعض فصائل المقاومة بدأت تشعر بالعجز وعدم القدره على الاستمرار والسير بالنضال الى نهايته الحاسمة، بسبب صعوبة الظروف وتعقيداتها في هذه المرحله التي نشأت بعد حرب تشرين الاول الماضي. لذلك راحت تعني النفس بالراحة التي يمكن ان توفرها السلطة التي قد تقيمها «مؤتمر جنيف» في الضفة العربيه وغزه.

اننا نسائل: كيف يمكن ان نسمح لانسان وطني لنفسه بالمقارنه بين السلطه التي اقامها الحزب الشيوعي السني بعد ثوره ديمقراطيه - اشتراكيه استغرقت من الوقت عشرات السنين والسلطة الشعبيه التي اقامها حزب العمل الثوري في شمال البلاد بعد حرب تحرير شعبيه دامت اكثر من خمسه عشر عاما وتكللت بالانتصار بعد هزيمه الباثان في الحرب العالميه الثانيه امام الجيش السوفياتي الذي سيطر على شمال كوريا باسره، والامر نفسه يقال بالنسبه للفيتنام، حيث قامت السلطه الدمقراطيه الاشتراكيه في الشمال بقوه بادق الثوار، وجماهيرنا ما تزال تتذكر معركه «دنان بيان فو» البطوليه التي كانت الضربه القاصمه لظهر الاستعمار الفرنسي.. كيف اذن نسمح لانسان وطني لنفسه بالمقارنه بين السلطه الفلسطينيه التي ستكون - في حال قيامها - حبرا من ضمانات الامن الاسرائيلي ومعدا بطل منه اسرائيل على البلدان العربيه المحاوره، وبين سلطات اقامتها ثورات شعبيه وقادتها احزاب شيوعيه قاده مكتب بادق الثوار من ان تفرض ارادتها وتسرع حربه جماهيرها في كل من الثغر الصيني وشمال كوريا والفيتنام؟

ان «الدولة الفلسطينية» التي يطلقون عليها صفه السلطه الفلسطينيه الوطنيه ستكون - اذا ما قامت - وليده الاراده الاميركيه - الاسرائيليه والحكومات العربيه المستسلمه. ومن الواضح ان سلطه شبيهه مثل هذه القوى لن تكون سلطه وطنيه قائمه على اساس رفض الاعتراف بالنظام الصهيوني وعدم الاعتراف به، وانما هي احدى الضمانات للامن الاسرائيلي.

خامسا:

من كل ما تقدم تبين ان «مؤتمر السلام» المنعقد حاليا لن يؤدي الى غير الاستسلام للصهيونية والارتماء باحضان الامبريالية الاميركيه.

هذه هي حقيقة «مؤتمر جنيف» واي ادعاء اخر هو تضليل للجماهير وخداع يستهدف الوصول الى اغراض انهزامية لا تمت بصلة الى الالتزام باراده الشعب الفلسطيني والاخلاص لقضيته!

ايها المناضلون

ان جماهير امتنا العربيه المطله سوف تتصدى للمخطط الامبريالي - الصهيوني - الرجعي، مهما كلفها ذلك من تضحيات لست جديده عليها. وان مسايره ما تدبره «جنيف» او السكوت عليه وعدم تحديد موقف معارض ورافض لنتائجه من قبل اي من القوى الوطنيه والتقدميه من شأنه ان يخدم اغراض المؤتمر ومن هم وراءه.

فلنضاعف نضال جماهيرنا الرافضه للحلول الاستسلاميه ولنحقق اهدافنا في التحرير والدمقراطيه والاشتراكية والوحده.

ولنسقط المخططات الامبريالية - الصهيونيه - الرجعيه. ■■